الأمم المتحدة

E/CN.5/2014/NGO/25

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 November 2013
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من مامتا – معهد صحة الأم والطفل، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

201213 191213 13-57354 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

تتمثل رسالة مامتا: معهد صحة الأم والطفل في تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية المحرومة والمهمشة عن طريق عمليات تشاركية تراعي الاعتبارات الجنسانية من أجل تحقيق المستوى الأمثل والمستدام في مجالي الصحة والتنمية. وقد سعت المنظمة إلى التخفيف من حدة الفقر باتباع نهج شامل لعدة قطاعات من أجل تحقيق الادماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين. وتُعد مسألة حصول الجميع على رعاية صحية شاملة تتسم بالجودة والاستدامة هي الهدف النهائي للمنظمة. ونقر بضرورة اتباع نهج قائم على حقوق من أجل بلوغ مستوى أفضل من الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية وقد دأبنا على الدعوة إلى اتباع هذا النهج في منطقة جنوب آسيا على مدار العقد الماضي. ونحن ندعم أيضا بشدة الجهود التي تبذلها الحكومة المحلية في تنفيذ السياسات الوطنية في مجالات الصحة والسكان والتنمية الشاملة للجميع ونعمل على تكملتها.

وتدعم منظمتنا تعزيز الالتزام باحترام حقوق الإنسان للمرأة وحماية تلك الحقوق وإعمالها، بما في ذلك حقوقها الجنسية والإنجابية، دون التنازل عن أيٍّ منها. ونحن ندرك أن العنف ضد النساء طيلة حياتهن نابع من تسلط النظام الأبوي والممارسات الثقافية الضارة. وهذه الممارسات قد تشمل بعض الممارسات التقليدية أو العرفية وأعمال التطرف التي تتصل، إضافة إلى نوع جنسهن، بالعرق واللغة والدين ومكان العمل والمجتمع المحلي والمجتمع ككل. ونحن نعتقد أن المساواة بين الجنسين لا يمكن تحقيقها على نحو تام دون اتباع نهج مشترك بين القطاعات في مجالات الصحة الإنجابية والصحة الجنسية وحقوق الإنسان، بما في ذلك احترام الميل الجنسي والهوية الجنسانية. فالحقوق الجنسية والإنجابية تندرج ضمن حقوق الإنسان المترابطة غير القابلة للتصرف أو التجزئة والتي تعتبر أساسية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية البشرية.

ولذلك، فإننا نؤكد على ضرورة منع أعمال الإضعاف والتمييز والعنف والتهميش على أساس نوع الجنس أو السن أو العرق أو الطبقة المنغلقة أو الطبقة الاجتماعية أو الحالة الزوجية أو سبل العيش أو الوضع كمهاجر أو حالة الإصابة بفيروس نقص المناعة أو العجز، وما إلى ذلك، بهدف إلغاء القوانين والسياسات والبرامج التمييزية ومعالجة العوائق الاجتماعية والاقتصادية.

وتؤيد المنظمة بقوة السياسات التي تشجع على إيجاد العمل اللائق للناس وتوفير الحياة الكريمة عن طريق تيسير الادماج الاجتماعي وبناء المهارات وتوفير فرص العمل.

القضاء على الفقر

نحن نشدد تشديدا كبيرا على مسألة القضاء على الفقر باعتبارها أولوية في أي تدخل ونعترف بغياب المنظور الجنساني في معظم البرامج الواسعة النطاق. وتُعد مسائل المساواة بين الجنسين والإنصاف بينهما في مجالات الصحة الجنسية والصحة الإنجابية وحقوق الإنسان أموراً أساسية في جميع مشاريعنا وجزء لا يتجزأ من القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

وتتحمل النساء في منطقتنا من العالم عبء الفقر وانعدام الأمن الغذائي داخل أسرهن. فهن يحصلن على أقل نصيب من المواد الغذائية ويعانين من انعدام الأمن الغذائي. ولا تتمتع النساء بحقوق ملكية الأراضي؛ وإن التقاليد والسياسات والقوانين التمييزية تجعل موقفهن أكثر سوءً. لذلك، نوصي دائما باتباع نهج شامل لتمكين المرأة ونحرص دوما على اعتماد مثل هذا النهج في سياق السعي إلى القضاء على الفقر المدقع.

ونوصي بصياغة استراتيجيات تستند إلى الأدلة من أجل القضاء على الفقر. فلا بد للاستراتيجيات أن تكفل استفادة الفئات المهمشة والأكثر ضعفا من خطط الرعاية وخدماتها ومواردها من أجل تمكين تلك الفئات من التمتع بحياة صحية ومنتجة ومُرضية.

الصحة

تدعم المنظمة الحق في الصحة للجميع وتعمل على تعزيز الروابط بين السياسات والممارسات في مجال الصحة. وتوجد حاجة ماسة إلى اتباع نهج متكامل والأخذ بممارسات جيدة أثبتت جدواها في مجال الرعاية الصحية لصالح الأسر المعيشية الفقيرة في المناطق المهمشة الريفية والحضرية. ونحن نُشجع على إدماج الفئات الضعيفة من السكان الذين يقطنون في جيوب بالمناطق النائية والأحياء الحضرية الفقيرة وذلك إقرارا بما لهم من احتياجات لم تتم تلبيتها. وتشمل الفئات الضعيفة في بلدان منطقة جنوب آسيا الأطفال والشباب، وخاصة الفتيات؛ والشباب غير الملتحقين بالمدارس؛ والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والأشخاص ذوي الإعاقة؛ والسكان من الشعوب الأصلية؛ والمهاجرين؛ واللاجئين؛ والمشتغلين بالجنس؛ والمشردين، بصرف النظر عن ميولهم الجنسية وهوياتهم الجنسانية.

ونسلم بضرورة أن تتضمن عملية تعزيز نظم الرعاية الصحية عنصرا لبناء قدرات مقدمي الرعاية الصحية لكي يتمكنوا من تقديم خدمات رعاية صحية شاملة وعالية الجودة تشمل علاج الأمراض العقلية والأمراض غير المعدية. ونوصي بتقديم خدمات تتسم بالاحترام

وعدم إصدار أحكام مسبقة وخالية من أي تمييز أو تحيُّز شخصي أو تغرض، ونشجع ذلك. وينبغي تعزيز نظم الصحة العامة من خلال تحسين مشاركة المجتمعات المحلية وتعزيز سبل الاتصال المتبادل بين المجتمع المحلي والنظام الصحي الذي يقدم هذه الخدمات.

الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية

نحن نؤيد اتباع نهج شامل ومتعدد الجوانب لتوفير مجموعة أساسية من الخدمات والمعلومات والرعاية المتكاملة في مجالي الصحة الجنسية والصحة الإنجابية. وينبغي أن تُقدم هذه الخدمات على نحو غير تمييزي وأن تشمل الحصول على طائفة كاملة من الوسائل الحديثة المأمونة والفعالة لمنع الحمل الطوعي بأسعار مقبولة؛ وأن يُوفر ما يكفي من المعلومات والتثقيف والمشورة، وخدمات ملائمة للشباب والمراهقين؛ وخدمات شاملة لرعاية الأمومة، بما في ذلك الرعاية قبل الولادة وبعدها، وخدمات التوليد المأمونة؛ والرعاية المأمونة الشاملة وذات الجودة العالية في حالات الإجهاض في إطار سياسات وبرامج حكومية وطنية تتماشى مع البروتوكولات التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية.

ونحن نقدر الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية والوكالات المانحة الدولية والجمعيات المدنية للتشجيع على مشاركة المرأة وتمكينها على جميع الأصعدة، بدء من الأسرة المعيشية وصولا إلى المجتمع المحلي، ثم إلى داخل النظم السياسية. وتمثل مشاركة المرأة وتمكينها في مجالات التعليم والعمالة والبيئة خطوة رئيسية في سبيل القضاء على الفقر وتحقيق الادماج الاجتماعي، الأمر الذي ينبغي أن يمهد الطريق لتوفير فرص العمل اللائق للجميع.

ونحن نوصي ببذل الجهود الرامية إلى التصدي لمسألة التمييز على أساس نوع الجنس، بما يشمل الميل الجنسي والهوية الجنسانية، التي تضع الأشخاص ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسانية المتباينة في موقف ضعف، الأمر الذي يحول دون التمتع بحقوق الإنسان على قدم المساواة وممارسة حق المواطنة على نحو تام، ونؤكد مجددا التزامنا في هذا الصدد.

وإضافة إلى ذلك، نوصي أيضا بالتصدي على نحو شامل للعنف القائم على نوع الجنس على أساس الإقرار بأن العنف داخل الأسرة هو شكل من أشكال العنف، مع بذل جهود خاصة تهدف إلى منع العنف وتهيئة بيئة آمنة في أماكن العمل والأماكن العامة والخاصة للفتيان والفتيات والنساء. وندعو إلى تحسين مشاركة وسائط الإعلام وتوعية الجمعيات المدنية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك الإبلاغ عن المسائل الجنسانية وحالات العنف.

المراهقون والشباب

من الأهمية بمكان كفالة الحفاظ على إمكانية الحصول على خدمات صحية واجتماعية ملائمة للشباب غير تمييزية ولا تنطوي على أحكام مسبقة، واحترام السرية والموافقة عن علم في جميع الأوقات. وندعم أيضا الحق في الحصول على التعليم النظامي الرسمي والتدريب المهني، الأمر الذي يؤدي إلى توفير العمالة القائمة على المهارات وخيارات كسب العيش للجميع.

ولذلك، نوصي بضرورة تقبل التنوع بين الشباب والمراهقين من جميع فئات السكان عند العمل على تحقيق نموهم بصورة عامة وإتاحة تمتعهم بصحة جنسية وإنجابية أفضل وبحقوق الإنسان، ونؤيد تلك الضرورة. ونوصي بتوفير التربية الجنسية الشاملة للمراهقين مع اتباع نهج كلي لتحسين نوعية رأس المال البشري تحت راية حقوق الإنسان.

وتؤمن منظمة مامتا: المعهد الصحي للأم والطفل إيمانا راسخا بضرورة إدماج النساء والفئات المهمشة من السكان في منطقة جنوب آسيا على نحو فعال ومشاركتها إلى أقصى حد ممكن في الترويج لنموذج تنمية مستدامة يتسم بالكفاءة.